رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 15 / 2/ 2022

عناصر وسمات الدولة العميقة : دراسة نظرية

Elements and features of the deep state: a theoretical study

م.م شجاع محمود خلف
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Shugaa.Mahmood.Khalfe
University of Baghdad/College of Political Science
shojaa.mahmoud1001c@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د : منتصر مجيد حميد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Asst. Prof. Dr. Muntaser. Majeed.Hameed
University of Baghdad/College of Political Science
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الدولة العميقة من المفاهيم الحديثة التي برزت خلال العقدين الاخيرين ولا سيما بعد التغييرات السياسية التي ظهرت في دول الشرق الاوسط بعد عام 2011 م على اثر الحراك الاجتماعي الذي اسقط بعض الانظمة السياسية، وقوض شرعية البعض الآخر، فقد لاحظ الباحثون أن وجود الدولة العميقة الراسخة في المجتمعات، ومؤسسات النظام السياسي اصبح معوقاً يعترض تحقيق التحول نحو ترسيخ الديمقراطية، ولا سيما انها تظهر تأثيراتها على توجهات النظام السياسي ذات البعد الديمقراطي ، وتوصل البحث الى استنتاج ان الدولة العميقة تستخدم الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق اهدافها وتتمثل هذه الوسائل باستخدام امكانيات المؤسسات الامنية والجهاز البيروقراطي والجيش لبث العنف من اجل التدخل في الحياة السياسية، التي تقوم من خلالها اتباع سياسات القضاء على الجهات المعادية للدولة والمجتمع حسب اعتقادها .

الكلمات المفتاحية : الدولة العميقة ، العناصر ، السمات .

Abstract

The deep state is one of the modern concepts that emerged during the last two decades, especially after the political changes that appeared in the Middle East countries after 2011, following the social movement that brought down some political regimes and undermined the legitimacy of others. Societies and the institutions of the political system have become an obstacle to achieving the transformation towards the consolidation of democracy, especially as it shows its effects on the trends of the political system with a democratic dimension, and the research reached the conclusion that the deep state uses legitimate and illegal means to achieve its goals, and these means are represented by using the capabilities of the security institutions, the bureaucratic apparatus and the army to incite violence in order to interfere in political life, through which it follows the policies of eliminating hostile parties The state and society, according to her belief.

Key words: Deep State, Elements, features

المقدمة

تعد الدولة العميقة من المفاهيم الحديثة التي برزت خلال العقدين الاخيرين ولا سيما بعد التغييرات السياسية التي ظهرت في دول الشرق الاوسط بعد عام 2011 م فقد لاحظ الباحثون أن وجود الدولة العميقة الراسخة في المجتمعات، ومؤسسات النظام السياسي اصبح معوقاً يعترض تحقيق التحول نحو ترسيخ الديمقراطية، ولا سيما انها تظهر تأثيراتها على توجهات النظام السياسي وطئتها في الدول ذات الانظمة الديمقراطية وليست الاستبدادية ويشيرون تحديداً إلى المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي للدولة، لذا فالدولة تشير إلى توصيف نوع من السيطرة والنفوذ المتداخل مع سلطة الدولة بشكل واضح التأثير، ولكن في إطار غير منظور، على اعتبار أن هذا التأثير يمارس من عبر عناصر الدولة العميقة سواء كانت في المؤسسات الامنية والبيروقراطية والقضاء فضلاً عن العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الزبائني والتي تنسج شبكة من المصالح التي تؤطرها نفسها من منطلق الوصاية على الدولة والمجتمع، ولهذا يحاول البحث التطرق لمفهوم الدولة العميقة بشكل مقتضب، مع التركيز بشكل اساسي على عناصرها وسماتها .

المحور الاول : عناصر الدولة العميقة

لا يمكن تحديد عناصر الدولة العميقة الا بعد توضيح مفهومها ، إذ تعرف على انها تمثل (شبكة من المؤسسات الامنية ومجموعات الضغط، والمؤسسات الاقتصادية ، وهذه غير خاضعة للرقابة إلى حد كبير، ولديها القدرة في التأثير على القرارات السياسية) [1].

وتشير الدولة العميقة في إطار المحافظة على سيادة الدولة كونها(مجموعة متغيرة من المؤسسات وأصحاب المناصب الأكثر ارتباطا بالهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على السيادة، أي أن الحفاظ على الدولة وسيادتها يلغي الضرورات الأخرى في داخل الدولة الضحلة، التي تتكون مؤسسات ووكالات الدولة المرئية وتقوم بالممارسات التي تتفاعل مع السكان ، ويشمل هذا التفاعل الانتخابات أو أي شكل من أشكال السياسة التي تسمح بها الدولة، في حين الدولة العميقة تتكون من مؤسسات ووكالات التي يرأسها عادة مسؤول غير منتخب، وبالتالي مسؤول بشكل غير مباشر فقط أمام الناخبين، تتولى مسؤوليتهم في الحفاظ على السيادة اكثر من غيرها) [2] .

ويعرف (باسم قاسم وربيع حنان) على أنها(تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتدادته في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية، العسكرية، والاعلامية، الامر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية للتأثير على القرار السياسي) [3].

وترتبط الدولة العميقة بقطاعات سياسية، اقتصادية، وثقافية في الدولة التي تعمل في نظام ديمقراطي، و تستمد شرعيتها من بعض قوى النظام السياسي في ممارسة التهديد بالانقلاب، والتحريض على التدخلات العسكرية، وارتكاب الجريمة المنظمة والقتل خارج نطاق القانون في داخل حدود جهاز الأمن الرسمي، فضلاً عن ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتراوح بين المذابح والاغتيالات وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء [4].

وتمتلك الدولة العميقة حالتها الأيديولوجية الخاصة بها كجهاز يستخدم لضبط الخطاب الديمقراطي ليتناسب مع احتياجاته يفعل ذلك من خلال التلاعب بالرأي العام ، عبر هندسة الأزمات وحالات طوارئ الأمن القومي ، وخلق "حالات" تزعزع استقرار الحكومات القانونية أو تقلبها أو انقلابات المرحلة ضد الدولة [5].

وتتجذر الدولة العميقة عبر وجود مجموعة غير مرئية وغير خاضعة للمساءلة أو المحاسبة، تسيطر على صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، وتتخفى تحت السطح المظهري للنظام الديمقراطي القائم على أسس دستورية وقانونية، وما نعنيه بذلك من ناحية فعلية هو انتقال القوة من المنتخبين إلى آخرين غير منتخبين يصبحون المتحكمين الحقيقيين في القرارات السياسية الأساسية في البلاد، فيسيرونها وفق اجندتهم الخاصة تحقيقاً لرؤيتهم ومصالحهم [6].

عليه تضم الدولة العميقة عناصر عالية المستوى داخل اجهزة المخابرات والجيش والامن والقضاء وشبكات الجريمة المنظمة ، اضافة الى شبكات من المسؤولين والشركات الخاصة ووسائل الاعلام والتفكير والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح والقوى الاخرى [7]

من خلال التعريفات التي اشرنا اليها، أوضحت لنا أن للدولة العميقة عناصر متعددة يمكن تناولها على النحو الاتي :.

اولاً : البنية الامنية

تعد البنية الامنية من العناصر الاساسية للدولة العميقة، والحديث هنا عن الاجهزة الامنية بدلاً عن القوات المسلحة ؛ وذلك لتوضيح امرين الاول : ان الدولة العميقة لا تقتصر على الجيش، ولكنها تشمل

مؤسسات اخرى ايضا لا تخضع لسلطتهِ رسمياً مثل(الشرطة والدرك وهيئات الاستخبارات الداخلية والخارجية)، اما الامر الثاني: فيتمثل في غياب سلطة واضحة في كثير الاحيان، نتيجة وجود هيئات شبه عسكرية خاصة ومليشيات تعمل خارج اطار القانون، ولا تملك الدولة سوى قليل من السيطرة عليها، بينما تعمل القوات المسلحة بطريقة مهنية [8].

ويكون قوة ظهور الدولة العميقة عبر الاجهزة الامنية أرجح حيثما تكون الدولة ضعيفة، إذ تقوم الاجهزة الامنية(الجيش، القوات شبه العسكرية والدرك والشرطة) بعمليات الاغتيال، وتعبئة الشارع نحو اهداف معينة من اجل تبرير الاستيلاء على السلطة المنتخبة، وذلك عن طريق التدخل العسكري المباشر، وبعد ذلك تقوم بأضفاء الطابع الدستوري، والمؤسسي لتثبيت شرعية، ونتيجة لذلك، تقدم القوات المسلحة نفسها على أنها ذلك الرابط بين الدولة والمجتمع، ومهمتها الاساسية في الحفاظ على الهوية الوطنية، وهذا يكون من خلال القوات المسلحة التي ساهمت بتشكيل الدولة عبر خوضها حروب الاستقلال، ولهذا تقدم نفسها حلقة الوصل بين الهويات السياسية الوطنية، وترفض أن تخضع للقيود البيروقراطية في دفاعها عن هذه الهويات [9].

ان تدخل الدولة العميقة عبر المؤسسة العسكرية والمؤسسة الامنية عن طريق نماذج (الوسطاء، الحراس ، الحكام)، ان نموذجي الوسطاء والحراس يمثلان في العديد من خصائصهما المتماثلة نموذجا مشتركا يعتبر اصحابه مدني التوجه وهو حارس للنظام والاستقرار ومصالح المجتمع، لذا فانه يقف بوجه اي شكل من اشكال التغيير، ويستخدم كل الوسائل لتحقيق ذلك ، سواء من خلال قمع القوى الاجتماعية التي تسعى الى التغيير والضغط على الحكومة المدنية والتدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات او التهديد بالانقلاب واللجوء اليه اذا تطلب الامر دون ان يعني ذلك التمسك او الاستمرار بالحكم ، عكس النموذج الحكام الذي يسعى البقاء في الحكم وتأسيس سلطته الخاصة [10].

ثانياً: الوصاية

تبرر الدولة العميقة وجودها حسب اعتقادها من خلال حاجة الدولة والمجتمع الى الوصاية، وتعتبر نفسها الوصي على القيم الوطنية ضد الاعداء الداخلين والخارجين، ولا تثق الدولة العميقة بالضرورة بقدرة الحكومة المؤسسات الرسمية، أو المجتمع في الحفاظ على الوطن، وعلى هذا الاساس تستطيع الدولة العميقة أن تبرر مجموعة من الاجراءات التي تتخذها ضد الحكومة والمجتمع بأنها ضرورية للدفاع عن الوطن والهوية الوطنية على اعتبار ان الدولة العميقة القلب النابض للامة، ولا ينحصر منطق الوصاية على الجيش فقط بالضرورة، ولكنه يشمل مجموعة واسعة من المؤسسات

والعلاقات الامنية، فالوصاية على الدولة والمجتمع هي علة وجود الدولة العميقة ، لذا فإن منطق الوصاية ليس حاجة محتملة من اجل تصحيح مسار تدبير شؤون الدولة فقط ولكنه ضروري لشن حرب دائمة ضد التهديدات المتصورة لوجود الدولة الوطنية [11].

ثالثاً: العلاقات الزبائنية

تظهر الدولة العميقة بقوة في الانظمة الديمقراطية، إذ تلجأ إلى تشكيل العلاقات الزبائنية لبناء شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتشير الزبائنية بأنها ترتيب تعاقدي غير رسمي بين الراعي(السياسي) وعملائهِ، حيث يعد أو يسلم الطرف الاول منافع او امتيازات شخصية الى الطرف الثاني مقابل الولاء والتبعية التي يعبر عنها في المجال السياسي بأشكال مختلفة، كالتصويت للراعي والتعبئة للاحتجاج نيابة عنه او حتى القيام بأعمال العنف لتخويف المعارضين السياسيين [12].

ومن ثم تسعى الدولة العميقة من خلال العلاقات الزبائنية لتكوين نفوذ اقتصادي وسياسي للتأثير على السياسات العامة من خلال دعم المرشحين الذين يحملون افكار ايديولوجية الدولة العميقة، التي تستطيع توفير الاموال من خلال الثراء الشخصي لأفرادها عبر اوجه الفساد المختلفة، أو طرح نفسها كوصية على المال العام ومحاربة للفساد وكزعيمة على القيم الوطنية في المجتمع واستخدامها كواجهة للحصول على المكاسب الاقتصادية لشراء الولاءات السياسية والمجتمعية [13].

وتقوم الدولة العميقة ببناء علاقات زبائنية مع افراد خارج اطار القانون ، اذا لا تعتمد اعضاء الدولة العميقة على الاليات الانتخابية او الدعم الشعبي لإضفاء الشرعية على هيمنتهم ، فالعلاقات الزبائنية تأخذ شكلا اكثر من شراء الاصوات عبر بناء علاقات خاصة مع منظمات وفاعلين خارج القانون، يمكنهم ان يوفروا لهم قوة قسرية معينة او منافع اقتصادية وهذا يمكن أن يؤدي الى تفاقم الانقسام داخل الدولة العميقة فتتصارع العناصر المختلفة حول نصيبها من الامتيازات [14].

رابعا : البيروقراطية

تستخدم الدولة العميقة في النظام الديمقراطي البيروقراطية للتأثير على السياسات العامة، من خلالها تقوم بنشاطات المراقبة الالكترونية والاعمال الدبلوماسية والاعمال العسكرية(بما فيها الميزانية العسكرية) واحيانا لا تعلم رئاسة السلطة التنفيذية المنتخبة بهذه الانشطة أو تغض الطرف عنها على اعتبار

البيروقراطية تسيطر على رؤساء الحكومات المنتخبة، فجزء كبير من السياسات تقررها ممارسات سرية لموظفين بيروقراطيين الذين يسيطرون على الرؤساء المنتخبين ، وبذلك لا تنتج السياسات من خلال الانتخابات الديمقراطية بل من دهاليز البيروقراطية [15].

خامساً : القضاء

تعمل الدولة العميقة على اقامة تحالفات مع بعض القضاة في المؤسسة القضائية لتحصين نفسها من الاحكام التي تصدر بحق افرادها في حالة اكتشاف امرها، بمعنى اخر تلجأ الدولة العميقة الى التمكين القضائي من خلال المحكمة الدستورية، التي تقوم مثلا باستبعاد المرشحين المعارضين لمصالح الدولة العميقة من الترشيح للانتخابات او غلق الاحزاب المعارضة لأيديولوجيتها، واحيانا تعمل الدولة العميقة على تشكيل تفاعل استراتيجي مع النخب السياسية المهددة بخسارة هيمنتها السياسية في التأثير على القضاء، للحصول على قرارات من شأنها تمنع صنع السياسات العامة المؤثرة على مصالح الدولة العميقة التي فيها تفضيلات على سياساتها على وجه الخصوص السياسات التي تصنعها الحكومات المنتخبة، ولهذا تلجأ الدولة العميقة الى المراجعة القضائية، بتحالفات مع اطرافها لترسيخ وجودها وحماية نفسها [16].

المحور الثاني : سمات الدولة العميقة

تمتلك الدولة العميقة مجموعة من السمات التي يمكن ان تميزها عن المفاهيم الاخرى، ويمكن الاشارة اليها من عبر ما يأتي :

اولاً : الغموض والسرية

ان اغلب التعريفات التي تم تناولها اشارت انها تحمل سمتان رئيسيتان فهي غير موجودة بشكل علني او مرئي كالحكومة الرسمية، لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجهِ .[17].

ثانياً: ازدواجية العمق

ونعني بذلك العمق الزمني، وعمق (قوة) التحالف. أما العمق الزمني فيشير إلى أن هذه التحالفات السرية تعمل على إبقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول فترة ممكنة وتسعى جاهدةً لردع وإفشال أي محاولة من شأنها تغيير هذا الوضع وهو ما يفسر عدم وجود تغيير فعلي في الديمقراطيات الفتية، فكل ما يتم من إجراءات لتحقيق الديمقراطية يكون شكلي وذلك بسبب وجود الدولة العميقة التي تفشت في كافة

أرجاء الدولة وأحكمت قبضتها جيداً على كل مؤسساتها لفترة طويلة من الزمن بشكل جعلها تنجح في إفشال التغيير . والمعنى الثاني للعمق: هو عمق التحالفات وصلابتها وقوتها، فهذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل رأسي وأفقي. كما أنه كلما استمر تطابق المصالح بينهما زادت صلابة وعمق التحالفات، ولتحقيق ذلك تستخدم أدوات ووسائل وألاعيب (نسب، مصاهرة، شراكات تجارية، الخ) حتى تتحكم في مفاصل الدولة. بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح [18].

ثالثاً: العمل داخل مؤسسات الدولة الرسمية

وتشكل هيئاتها ضمن تلك المؤسسات وعلى وفق القانون ظاهرياً ، لكن فيما بعد تتوزع وتنقسم على فئات وجهات مختلفة لتحقيق اهداف محددة وتحقيقها يتطلب ان يجمع افراد الدولة العميقة تحالفاً مصلحياً سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو عقائديا ، فضلاً عن علاقات اجتماعية قرابيه او مذهبية وسياسية ، هدفهم تحقيق المصلحة الخاصة، الذين يعتقدون بأنها مصلحة عامة دون التعرض للمسائلة أو المحاسبة، وعدم ملاحقتهم قضائيا في حال تعرض النظام العام لهزات عنيفة [19].

رابعا : امتلاكها لسلطة الخوف وقوة الدعاية لاثارة الرأي العام، واستخدام العنف في حالات معينة للحفاظ على مصالحها ، حتى انها تكاد توصف بأنها الدولة نفسها ، وذلك بفضل قدرتها على التأثير في الجهاز الاداري للدولة وتعيين الموظفين الكبار والتأثير في اختيار الوزراء كواجهة لحمايتهم [20].

<u>خامساً : كيان غير قانوني</u>

فهي تعمل خارج إطار القانون ، كما أن ممارستها تخرق الدستور من خلال عمليات التزوير والفساد والاغتيالات للمعارضين لها، كما انها لا تخضع للمحاسبة امام القانون على افعالها لما لها نفوذ قوي يمكنها من حماية نفسها ، على اعتبار لا يوجد نص دستوري يشكلها او انها تفرض نفسها انها تحمي الدولة [21] .

اذاً ان ابرز سمة من سمات الدولة العميقة كونها كيان غير قانوني يعمل خارج الاطر المؤسساتية الشرعية التي يستند اليها النظام السياسي في ضبط ايقاع الصراعات الاجتماعية، لكنها تتدخل في الحياة السياسية بحجة الدفاع عن مصالح واهداف وايديولوجيات المجتمع التي اشار اليها القانون، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تتدخل الدولة العميقة التركية في الشأن السياسي من منطلق الدفاع عن القومية والعلمانية .

الخاتمة

تشير الدولة العميقة عبارة عن مجموعة من التحالفات غير المرئية التي تعمل خارج اطار القانون أو بموازاته لتحقيق الاهداف الخاصة التي تتعلق بالحفاظ على ايديولوجية الدولة ، وفي تعمل في حالتين، الاولى: حالة كانت سياسات الحكومات المنتخبة تتعارض مع مصالح الدولة العميقة، تعمل الاخيرة على نقضها من خلال القانون والقضاء، بذريعة أن هذه السياسات تتعارض مع المبادئ العامة للدولة، وهذا يتم من خلال اتهام رأس الحكومة المنتخبة والدائرة المقربة بتهم الفساد عبر التنصت على المسؤولين الحكوميين أو غيرها من الادوات الاخرى التي تستخدمها الدولة العميقة، اما الحالة الثانية: فأنها تستخدم الوسائل غير المشروعة لتحقيق اهدافها وتتمثل هذه الوسائل باستخدام امكانيات المؤسسات الامنية والجهاز البيروقراطي والجيش لبث العنف من اجل التدخل في الحياة السياسية، التي تقوم عن طريقها اتباع سياسات القضاء على الجهات المعادية للدولة حسب اعتقادها .

المصادر

1. JEROME R ,Corsi ,KILLING THE DEEP STATE: The Fight to Save President Trump., Library of Congress, USA,2018 ,p33.
2. Jason Royce Lindsey ,The of ,state Concealment, Academic Bloomsbury London,2013, p39.
3. باسم قاسم وربيع حنان ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ط1 ، 2016 ، ص136 .
4. Mehtap Söyle ,The Turkish Deep State, State Consolidation, Civil-Military , Relations and Democracy, Routledge, New York,2015 . p.p18.21.
5. Eugénie Mérieau, Thailand’s Deep State, Royal Power and the Constitutional Court (1997–2015), , Journal of Contemporary Asia, University, Kasetsart,vol(46),N(3),2016.p446 .
6. علي الجرباوي ، الدولة العميقة : محاولة لضبط المفهوم ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد(34) ، 2018 ، ص10.

7. Bob Jessop,The State:Past, Present, Future ,Polity Press Cambridge,2016.p224

8. . باتريك اونيل، الدولة العميقة: المفهوم الناشيئ في علم السياسة المقارن، ترجمة :الحسن مصباح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد(30) ، 2018، ص85.

9. المصدر نفسه، ص88 .

10. منتصر مجيد حميد ، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد(36/35)، 2014 ، ص310 .

11. باتريك اونيل، مصدر سبق ذكره ، ص ص85_86 .

12. D i ego Ab e n t e Brun and Larry Diamond, Clientelism, Social Policy, and the Quality of Democracy, ohns Hopkins University Pres, United States of America,2014,p253.

13. حسن سعد عبد الحميد ، في مفهوم الدولة العميقة (دراسة وصفية) مجلة النهرين ،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، جامعة النهرين ، العدد(7) ، 2019 ، ص67 .

14. باتريك اونيل ، مصدر سبق ذكره ، ص87 .

15. الفضل شلق، في مهب الثورة (2) ، دار الفارابي ، بيروت ، ط1، 2014 ، ص ص165_166.

16. Eugénie Mérieau, op.cit pp448_449.

17. ريم احمد عبد المجيد ، نحو تأصيل نظري لمفهوم الدولة العميقة ، ورقة بحثية منشورة في المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر ، 2018 . ص6 .

18. المصدر نفسه ،ص6 .

19. حسن سعد عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص66_68.

20. المصدر نفسه، ص68 .

21. ريم احمد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره ، ص6.